محليات

## سورية للأغنياء أم للفقراء

**نبيل الملاح**

لوحظ في الآونة الأخيرة التركيز على المهرجانات والاحتفالات والحفلات الفنية والثقافية والسياحية والترويجية، بشكل لافت للنظر، وكأننا نعيش حالة رخاء ورفاه؛ أتمنى أن نصل إليها في يوم من الأيام..

إن الأزمة التي مرت وتمر بسورية أدت إلى ترتيب أعباء كبيرة وكبيرة جداً على الدولة، وفي الوقت نفسه أدت إلى تراجع دخل المواطنين في مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة بما يزيد أضعافاً مضاعفة على الدخل، ويشكل هؤلاء أغلبية الشعب السوري، وهم صابرون محتسبون ينتظرون تحسن الأحوال للخروج من ضيق العيش والحرمان من الغذاء والعلاج واللباس اللازم لاستمرار حياتهم بالحد الأدنى، وهؤلاء بالتأكيد لا يحلمون بالذهاب إلى المتنزهات والمطاعم والمولات؛ ولا حتى إلى الحدائق لعدم قدرتهم على تحمل أجور النقل وألعاب الأطفال.

وكلنا يشاهد المتسولين الذين يكثر عددهم يوماً بعد يوم في كل مكان وفي المناطق والشوارع كافة، وفي الوقت نفسه نشاهد السيارات الفارهة التي يزيد عددها بشكل ملحوظ، وكذلك المطاعم والمقاهي الفخمة التي لا تقل وجبة الغداء أو العشاء فيها عن عشرة آلاف ليرة سورية للشخص الواحد، وهي غالباً ما تكون ممتلئة بروادها.

فمن هؤلاء؟ ومن أين جاؤوا بهذه الأموال التي يصرفونها بترف مستفز؟ أعتقد جازماً أن هؤلاء ليسوا من طبقة الأغنياء في سورية الذين عملوا في التجارة والصناعة وساهموا في دعم الاقتصاد السوري والتزموا قوانين الدولة وأنظمتها؛ وإن كان بعضهم ليسوا كذلك.

إن معظم هؤلاء هم من الفاسدين والمفسدين وأثرياء الحرب الذين جمعوا ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة وبدؤوا العمل في إقامة مشاريع استثمارية كبيرة، ويسعون بكل الوسائل والسبل لإطالة أمد الأزمة وإعاقة مشاريع الإصلاح ومكافحة الفساد إدراكاً منهم أن المضي قدماً في هذه المشاريع سيؤدي حتماً إلى محاسبتهم واسترداد الأموال التي نهبوها.

لقد استوقفني مقال للكاتب عصام داري بعنوان: «تشكيل حكومة!» الذي دعا فيه إلى تشكيل حكومة صغيرة العدد كبيرة الفعل من رئيس الوزراء و١٢ وزارة، يأتي في مقدمتها «وزارة الأخلاق ومكافحة الفساد» وفي آخرها «وزارة الرفاه الاجتماعي» ووزارة واحدة للحربية والداخلية والأمن العام، وتعمل هذه الحكومة على ضغط النفقات وتوفير المال اللازم لزيادة الرواتب والأجور من خلال مصادرة أموال الفاسدين.

ولأهمية ما تضمنه هذا المقال، فسأبدي بعض الملاحظات والأفكار:

١- إن واقع عمل الوزارات والمؤسسات والإدارات، يجعل مسؤوليات الوزير كبيرة ومتشعبة وتتطلب وقتاً وجهداً كبيراً من الوزير، وعوضاً عن تقليص عدد الوزارات، يمكن إعادة النظر بالكثير من الهيئات والمؤسسات التي أحدثت وأثبتت التجربة عدم جدواها.

٢- إن إحداث وزارة لمكافحة الفساد يعني أن هذه الوزارة تعمل ضمن إطار الحكومة وتلتزم بتوجيهات وقرارات مجلس الوزراء، والأصح بل الصحيح أن يتم إحداث هيئة لمكافحة الفساد ترتبط برئيس الجمهورية.

٣- لا يجوز ضمن إطار الدولة المدنية الديمقراطية دمج وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بوزارة واحدة، والأصح أن تبقى وزارة الداخلية وأجهزتها ضمن إطار مدني وقانوني.

٤- إن ضغط النفقات يمكن أن يتم من خلال مكافحة الفساد أولاً، ومن خلال ضبط الإنفاق المنفلت في وزارتي الثقافة والإعلام والمؤسسات التابعة لهما، والحد من إقامة المهرجانات والتظاهرات التي تأتي في وقت غير مناسب وتكبد الدولة نفقات باهظة؛ الأولى تخصيصها لمساعدة المحتاجين ومشافي الدولة.

لابد من وضع رؤية إستراتيجية واضحة لمستقبل سورية ما بعد الأزمة، وتحديد الأولويات في ضوء الواقع والإمكانات المتاحة، وإعطاء الأولوية لمعيشة الناس وذوي الدخل المحدود، وإعادة بناء مؤسسات الدولة بناء سليماً يجعل الجميع تحت سلطة القانون والمحاسبة، ويحافظ على كرامة المواطن ورفاهه وإن تحقيق هذه الأولوية يتطلب دفع عجلة الإنتاج وإعادة تنشيط الاقتصاد من خلال توفير المناخ والبيئة اللازمة لذلك، ووضع الخطط والبرامج التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتوزيعه توزيعاً عادلاً.

يجب أن تكون سورية للجميع، وللفقراء قبل الأغنياء، ولا يجوز أبداً استمرار وترسيخ المظاهر التي تحدثت عنها، ولابد في هذه المرحلة بالذات من منع كل ما يؤذي مشاعر الناس الذين يعيشون حياة صعبة وقاسية ويرون أمام أعينهم هؤلاء الأثرياء الجدد والفاسدين، يعيشون حياة مترفة، ولا يراعون مشاعر الناس الفقراء الذين يشكلون أغلبية الشعب السوري.

وعلينا جميعاً تقديم الرؤى والأفكار للنهوض بسورية والوصول إلى مستقبل واعد، وهذا يتطلب، وفي هذه المرحلة بالذات، الاستعانة بأصحاب العلم والخبرة والتجربة من رجال الدولة المتقاعدين.

ستبقى سورية لكل أهلها، للفقراء، وللأغنياء الشرفاء فقط، ويخطئ من يراهن على غير ذلك.

**باحث ووزير سابق**

### قانون تحديد مهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يثير جدلاً كبيراً تحت القبة

# الغربي: يلبي طموحات الوزارة وهو كافٍ رغم قلة مواده

## أعضاء: يحتوي على فوضى قانونية و يخالف الدستور

**محمد منار حميجو**

لم يلق مشروع القانون الخاص بتحديد مهام وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رضا الكثير من أعضاء مجلس الشعب، وطال السجال حول العديد من مواده، فاعتبرها البعض أنها مخالفة للدستور بينما رأى آخرون أنه لم يدرس من الحكومة بشكل جيد، وبأنه لا يلبي طموحات المواطن.

اختلفت الآراء بين أعضاء المجلس في الجلسة المخصصة أمس لمناقشة مشروع القانون، فاعتبر النائب محمد خير العكام أنه يحتوي على فوضى قانونية في المصطلحات وأيده بذلك زميله عبود الشواخ، وبأنه يتضمن على عبثية في الكلمات القانونية، بينما النائب أحمد الكزبري وجد المشروع يخالف الدستور في أحد فقراته والتي تسمح للتموين بمصادرة المواد في الحروب والكوارث.

وحاول رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة في المجلس فارس الشهابي أن يخفف من وطأة النقاش وخصوصا فيما يتعلق بالفقرة التي تعطي السماح للتموين بمصادرة المواد الغذائية في الحروب والكوارث بقوله: إذا كانت كلمة مصادرة مخالفة للدستور ومستفزة فيمكن استبدالها بكلمة تأمين.

إلا إن كلامه وصفه النائب عمار بكداش الذي أيد وجود كلمة مصادرة في المشروع بالتنازل من الشهابي والوزير عبد الله الغربي، الأمر الذي اعترض عليه الشهابي بقوله: أتحفظ على كلمة تنازل لأني لم أتنازل وإنما كلمة تأمين أعم وأشمل في حال رفض المجلس كلمة مصادرة.

النقاش الطويل بين الأعضاء حول هذا المشروع الذي تبلغ مواده (خمس مواد) والذي صوت المجلس إلى إعادته إلى لجنتي الشؤون الدستورية والشؤون الاقتصادية والطاقة لدراسته لم يخلُ من المداخلات الحادة من بعض النواب الأمر الذي دفع رئيس المجلس حمودة الصباغ إلى التدخل أكثر من مرة لتخفيف وتيرة النقاش حتى بين الأعضاء المؤيدين والمعارضين للمشروع.

وقال الصباغ: المطلوب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ضبط الأسواق وتحديد الأسعار وهذا أمر طبيعي في المقابل لا نقيد ولا نقبل تقييد أي عمل لأنه يوجد ضروريات تبيح المحظورات أحياناً، مضيفاً: لذلك هناك ضرورات قصوى من حرب أو ما تمر به البلاد ما عدا ذلك لا يدعو أحد إلى مصادرات أي أموال خاصة أو الاعتداء على أي ملكية.

في المقابل تدخل وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب مدافعاً عن الحكومة بقوله: مشروع القانون درس في الحكومة بعناية فائقة وهناك اهتمام حكومي كبير به، معتبراً أن الملاحظات لا تقلل من قيمته بل تغني المشروع.

### الغربي يحاول

حينما بدأ وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي في الكلام بقي السجال قائماً بين الأعضاء هذا ما دعا الوزير إلى السكوت ومن ثم المتابعة بعدما يتدخل الصباغ لتهدئة الأجواء لأن الغربي يسمع كلمة من هنا وهناك.

حاول الغربي أن يقنع الأعضاء أن المشروع الحالي يلبي طموحات الوزارة وهو كاف رغم قلة مواده وأنه لا يتجاوز ثلاث صفحات، مقدماً تنازلاً أنه يمكن استبدال كلمة «مصادرة» «بتأمين» إلا أن ذلك استفز العديد من الأعضاء وهو مازال يتكلم ما دفعهم إلى مقاطعته.

وفي معرض رده أكد الغربي أنه في حالة الطوارئ يجب أن يكون هناك عمليات خاصة وفورية، مضيفاً: كان لدينا تجربة في حصار دير الزور وحلب فكان من المعروف أنه يتم إنزال المواد الغذائية عبر المظلات.

وأضاف الغربي: أقترح استبدال كلمة مصادرة المواد الغذائية في هذه الظروف بتأمين وهو حل منطقي وأن تكون بقرارات من مجلس الوزراء، مؤكداً أن الوزارة تقترح إلى الحكومة السياسة العامة فيما يخص التجارة الداخلية ومن ثم تأتي الموافقة منها وبالتالي لا يوجد أي شيء جديد في هذا الموضوع.

وأوضح الغربي أن غرف التجارة تقدم مقترحات والوزارة بدورها ترفعها إلى مجلس الوزراء، مؤكداً أن الأمور تسير نحو الممتاز.

وكشف الغربي أنه تمت أتمتة معظم الشركات والبالغ عددها ٨٠ ألف شركة قيمة رأس مالها ٣,٢ تريلون ليرة ، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل لإيجاد صيغ لطرح التنافسية بين قطاعي العام والخاص.

وأشار الغربي إلى أن خسائر الوزارة في عام ٢٠١٢ كانت ٥٠٠ مليون دولار، موضحاً أنه تم تدمير ٢١ صومعة و١٠٠ فرن آلي و١٤ مطحنة، مؤكداً أن هذه المنشآت بكاملها خرجت عن الخدمة وهي بحاجة إلى مئات الملايين من الدولارات لإصلاحها وبالتالي يتم العمل مع القطاع الخاص في هذا الموضوع.

وأكد الغربي أن مشروع القانون لا يعطي صلاحيات للوزارة بالاستيراد بل سيتم حصراً عبر مؤسسة التجارة الخارجية في وزارة الاقتصاد، مضيفاً: لن نستورد إلا وفق الأنظمة والقوانين.

ولفت الغربي إلى أنه سيتم تدشين ١٨ مخبزاً في البلاد بالإضافة إلى إدخال ٩ خطوط إنتاج في دير الزور، مؤكداً أن أهم ما تعمل عليه الوزارة حماية الملكية التجارية وهناك قسم تسجيل الطلبات التجارية الواردة من دول العالم والذي بلغت إيراداته أكثر من ١,١ مليون دولار في العام الحالي وهذا يدل على ورود الكثير من الماركات التجارية من الخارج.

وكشف الغربي أن إيرادات بيع القرطاسية بلغت ٣٥٠ مليون ليرة، إضافة إلى أن الوزارة ستشتري ٣٨٠ مليون طن من التفاح، القسم الأكبر منه مصاب بالبرد وسنبيعه بأقل تكلفة وبالتالي ستتحمل وزارة الزراعة الفروقات.

### الشهابي يدافع

من جهته أوضح النائب فارس الشهابي أن بعض المواد في المشروع ومنها المادة الخاصة بتولي الوزارة رسم السياسة العامة الخاصة في مجالها قال: الوزارة من مهامها أن تأخذ مقترحات غرف التجارة وترسلها إلى الحكومة وبالتالي لا يعني ذلك تهميش الغرف.

وفي مداخلة له أضاف: ما الذي يمنع أن يكون هناك تنافس في الاستيراد والابتعاد عن الروتين والعمولات التي تتقاضها الجهات الحكومية من دون أي عمل، معتبراً أن هذا يؤدي إلى ارتفاع في أسعار العديد من السلع من المواد وخصوصاً أن هناك جهات حكومية مهمتها فقط قبض العمولة على الاستيراد ما يؤدي ذلك إلى تحقيق صعوبات في عمل وزارة التموين لتأمين السلع الأساسية وبأسعار تنافسية.

### من مداخلات النواب

رأى النائب أحمد الكزبري أن القضية ليست مجادلة في صياغة مادة أو كلمة أيها أفضل منوهاً بأن هذا الاختلاف يحدث حتى بين القانونيين، مضيفاً: حينما يكون الأمر متعلقاً بمخالفة الدستور هذا لا تساهل فيه أبداً.

وأضاف الكزبري: على سبيل المثال عدد صفحات المرسوم الخاص بمهام وزارة الأوقاف ٣٧ وهو مستوف لمهام الوزارة فليس من المعقول أن يكونَ مشروع وزارة التموين وهي المعنية لكل سورية عدد صفحاته لا تتجاوز صفحتين ونصف وبهذا الشكل.

وطالب النائب نبيل طعمة بتعديل اسم الوزارة من حماية المستهلك إلى حماية المواطن، متسائلاً:ممن تحمي الوزارة المستهلك من المنتج هو أيضاً مواطن سوري.

ورأت زميلته أشواق عباس أن التجار ليسوا طرفاً آخر من المعادلة بل هم جزء منها وخصوصاً أنهم وقفوا إلى جانب الدولة في ظل العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد.

وفي مداخلة لها اعتبرت عباس أن المشروع ناقص وليس موازياً للمشاريع الأخرى وخصوصاً أنه لا يحدد هيكلية الوزارة، مؤكدة أنه يخص كل مواطن سوري باعتبار أنه ينظم معيشته، معربة عن أملها بإخراج قانون من تحت القبة متوازياً ومتكاملاً.

رأى النائب حمود سعود أن الوزير الغربي لم يرد على أسئلة واستفسارات الأعضاء في كلمته بل قرأ القانون فقط، علماً أنه يوجد نسخة عند كل عضو، معتبرا أن استبدال كلمة مصادرة بتأمين كأن الوزير يشحد المواد الغذائية شحادة ومن ثم من الغلط إضافة هذه الكلمة ولذلك بقاء كلمة مصادرة أفضل.

واقترح زميله سامر شيحة أن يتم حصر بيع المواد الغذائية والأساسية في ظروف الحرب والكوارث بوزارة التموين بعد دفع قيمتها بموجب أسس تحدد من مجلس الوزراء.

وقال النائب محمد خير العكام: إذا أعطيت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك صلاحية الاستيراد والتصدير فماذا ستعمل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مؤكداً أن مهام التموين تنحصر في عملية التداول في داخل الأسواق.

وتنص المادة المختلف عليها «مصادرة المواد الاستهلاكية والأساسية لضرورات التموين في ظروف الحرب والكوارث حصراً على أن يتم منح أصحاب المواد المصادرة تعويضاً معادلاً للقيمة الحقيقية لهذه المواد بموجب أسس تحدد بقرار من مجلس الوزراء.

- مبيعاتنا من القرطاسية ٣٥٠ مليون ل.س
- نائب يقترح تعديل اسم الوزارة من حماية المستهلك إلى حماية المواطن.. ونائبة: التجار وقفوا إلى جانب الدولة

### لقطات

- عندما لفظ الغربي كلمة تأمين وصلت لأذن بعض الأعضاء تأميم ما دفع أحد النواب إلى التدخل وطلب من الغربي توضيح الكلمة، فأعادها الغربي تأمين بالنون.
- جراء مقاطعة النواب المتكررة للغربي تدخل الصباغ قائلاً: خلو الزلة يكمل.
- النائب عمار بكداش وصف بعض النواب بجهابذة النظام الداخلي، ما دفع رئيس المجلس إلى طلب شطب الكلمة باعتبار أنها وردت بغير موضوعها.

### مصدر في جامعة دمشق لـ«الوطن»: بحث إمكانية تأجيل الموعد لبعض الكليات بالتنسيق مع عمدائها

# مطالبات بتأجيل موعد امتحان الدراسات العليا

**فادي بك الشريف**

شكاوى جديدة تضاف إلى سلسلة الشكاوى الطلابية بمختلف مراحل الدراسة ولاسيما ما يخص طلاب الدراسات العليا، فبعد صدور قرار من مجلس التعليم بمطالبة طلاب الدكتوراه بوثيقة غير عامل أو إجازة بلا راتب خلال السنة الأولى من الدراسة، اشتكى طلاب الماجستير الأكاديمي على صدور قرار بتقريب موعد الامتحانات بالنسبة للدراسات العليا بجامعة دمشق، الأمر الذي يعوق تحضيرهم الجيد للامتحانات، وسط اتخاذ القرار دون مراعاة وضعهم خلال هذا العام مقارنة مع طلاب السنوات الماضية.

وفي نص الشكوى الواردة لـ«الوطن»: نحن طلاب دراسات عليا نتقدم لامتحان واحد في السنة ونمتحن فيه بجميع المواد، لكن يكون الفارق بين المادة والأخرى يوماً واحداً فقط.

وقال الطلاب إن الامتحان كان مقرراً في ٩/٢ وتم تأجيله لـ٩/٣٠ بناء على طلب الطلاب، ولكن مدة التأجيل لم تكن مناسبة لمعظمنا، مؤكدين أن القدر من التأجيل غير كاف، علماً أن البعض من الطلاب أنهى امتحانه العملي بـ٩/١٣، أي بقي أمامه ١٦ يوماً فقط؟!.

ويضيف الطلاب: إن زملاءنا في العام السابق تم تأجيل الامتحان لهم حتى الشهر ١١ وعلى مرحلتين، وكان لديهم دورة إضافية، كما أن الدكاترة والمدرسين بناء على ذلك تأخروا في إنهاء المقررات وإنهاء امتحانات العملي على قاعدة أنه سيؤجل مثل العام السابق، أي تم في العام الماضي تأجيل الامتحانات مرتين..

هذا وتستمر الشكاوى حول القرار الصادر بعدم السماح لطلاب الدراسات العليا (الماجستير أو الدكتوراه) في الجامعات السورية بمغادرة القطر إلا بموافقة المشرف وعميد الكلية، على ألا تزيد مدة السفر على ثلاثة أشهر في الكليات التطبيقية وأربعة أشهر في الكليات النظرية في السنة منفصلة أو متصلة، بما فيه التشديد على دوام الطالب المسجل في مرحلة الدراسات العليا في الجامعات الحكومية في جميع الكليات التطبيقية والنظرية وفي المعاهد، على أن يلتزم الطالب المسجل في درجة الماجستير بنسبة الدوام المنصوص عليها في أنظمة الدراسات العليا في سنة المقررات، ويلزم الطالب في مرحلة الرسالة (ماجستير، دكتوراه) بالتواصل مع الأستاذ المشرف من حيث استمرار ومتابعة أعماله في الكلية، مع تدريس الجوانب التطبيقية أو العملية بمعدل ٤ ساعات أسبوعياً في الكليات النظرية أو ما يوازيها من ساعات مكتبية في حال عدم وجود نصاب تدريسي.

علماً أن القرار أكد القيام بالمراقبة وبالأعمال الامتحانية وفق ما يحدده مجلس الكلية، وحضور ورشات العمل «السيمنارات» التي يجريها القسم المختص، ويرفع رئيس القسم تقارير ربعية إلى مجلس الكلية تبين نشاطات كل طالب والتزامه بالدوام والأعمال المكلف بها ومدى تواصله مع الأستاذ المشرف، وفي حال تبين عدم تقيده بالمطلوب تتخذ بحقه الإجراءات اللازمة.

وطالب الطلاب بإعادة النظر بهذا القرار، ولاسيما أن هناك اختلافاً بين الكليات التطبيقية والنظرية.

وفي السياق بيّن مصدر رسمي في جامعة دمشق لـ«الوطن» أن قرار تحديد موعد الامتحان بالنسبة لطلاب الدراسات العليا صدر وتم إعلانه، مؤكداً أن عدداً من الكليات اعتمدت برنامجها للطلاب، مضيفاً: إنه يمكن النظر بخصوص بعض الكليات من خلال التنسيق مع عمدائها وبحث إمكانية تأجيل الموعد، ولكن ليس بشكل شامل، وإنما بمراعاة وضع كل كلية من الكليات وظروفها ومبرراتها.

### إسماعيل لـ«الوطن»: قمع التعديات على النهر ضمن الأراضي اللبنانية بمؤازرة الجيش اللبناني

# انخفاض غزارة العاصي يهدد بتوقف مصفاة حمص عن العمل

**حمص- نبال إبراهيم**

كشف مدير الموارد المائية في حمص اسماعيل اسماعيل لـ«الوطن» عن انخفاض غزارة نهر العاصي في منطقة العميري عند نقطة دخول النهر على الحدود السورية إلى مستوى أقل من ٦٠ بالمئة من غزارته الطبيعية.

وأعاد اسماعيل ذلك إلى قلة الهطلات الثلجية والمطرية حول منطقة منبع النهر والجفاف الذي تمر به المنطقة بشكل عام والعبث بمآخذ الأقنية من المزارعين اللبنانيين وفتحها بشكل عشوائي وعدم إغلاقها، إضافة للعبث بمآخذ أقنية الري في الجانبين اللبناني والسوري حتى خارج موسم الري ما أدى لهدر كميات كبيرة جدا من المياه وتركيب محركات ضخ للمياه على النهر لسقاية الأراضي التي يفترض بها أن تكون بعلية ومحركات ضخ أخرى على قناة توريد سد زيتا لري الأراضي، علاوة عن إقامة معامل الأجبان والألبان والمسامك على النهر داخل الأراضي اللبنانية ما ساهم في ضياع نسبة كبيرة من المياه وانخفاض منسوب وغزارة النهر.

وبين أن واقع انخفاض غزارة نهر العاصي أدى إلى صعوبة بالغة في تأمين الالتزامات على النهر والأقنية ضمن الأراضي السورية وصعوبة تأمين مياه الشرب لمحافظة حماة وري ٧ آلاف هكتار من الأراضي الزراعية علاوة عن عدم القدرة على الحفاظ على جريان صحي وبيئي للنهر وتخزين المياه في بحيرة قطينة.

عدا تأثر القطاع الصناعي ولا سيما الشركة العامة لمصفاة حمص حيث كانت المصفاة تستجر كمية مياه بحدود ٥٠٠ لتر في الثانية لزوم أعمال التبريد من العاصي وحاليا انخفض هذه الكمية إلى ما دون النصف أي إلى أقل من ٥٠ بالمئة من حاجتها ما يؤثر بشكل سلبي في عمل المصفاة ويهدد بتوقفها عن العمل، لافتا إلى أن المديرية وللحد من تأثير هذا الانخفاض عملت على تحديد الأولويات كتأمين مياه الشرب لمحافظة حماة أولا ومن ثم الحفاظ على استمرارية عمل القطاع الصناعي بالدرجة الثانية من خلال تأمين ما يلزمه من المياه ريثما يتم تحسن الوضع المائي بشكل عام.

وأضاف: إن ضعف واردات نهر العاصي وقلة الأمطار أثر سلباً أيضاً في انخفاض في منسوب تخزين بحيرة قطينة وهذا أثر بشكل كبير في عمل مصفاة حمص، لذا قامت المديرية بجهود حثيثة على الفور لإيجاد حل جذري للمشكلة وضمان استمرار عمل المصفاة كمنشأة اقتصادية وحيوية مهمة من دون توقف من خلال العمل على جر المياه من أخفض نقطة في بحيرة قطينة باتجاه مخرج نهر العاصي منها وصولاً إلى مأخذ المصفاة وتأمين الكمية اللازمة لعملها.

ولتذليل المعوقات وإيجاد حلول جذرية للحفاظ على غزارة مقبولة في النهر وتأمين الالتزامات المترتبة على النهر في الأراضي السورية كان لا بد من ضبط المخالفات وقمع التعديات الحاصلة ضمن الأراضي اللبنانية وعلى قناة التوريد وإحداث نقطة مشتركة لبنانية سورية لمؤازرة اللجنة المشتركة من الجانبين للقيام بصيانة الأقنية ومآخذها وفتحها وإغلاقها حسب الأصول والالتزام بتطبيق بنود اتفاقية توزيع مياه نهر العاصي الكبرى بين الطرفين والتي حددت حصة لبنان من واردات مياه النهر ٢٠ بالمئة عند موقع جسر الهرمل وحصة الجانب السوري ٨٠ بالمئة من تلك الواردات.

وبناء على ذلك تم مؤخرا عقد اجتماع مع الجانب اللبناني وتم الاتفاق على معالجة مشكلة أوضاع الأقنية الخمس وخاصة قناة توريد سد زيتا والسماح لعناصر القياسات والصيانة والآليات اللازمة التابعة للمديرية بالدخول الفوري الى الاراضي اللبنانية متى اقتضت الضرورة ومن نقطة عبور حوش السيد علي كما جرت عليه العادة سابقاً، إضافة لتشكيل لجنة فرعية مشتركة محلية لمعالجة التعديات على الأقنية وإجراء القياسات الكمية والنوعية على النهر والأقنية المتفرعة عنه ومراقبة نوعية مياه العاصي والأقنية، وبالفعل تم اتخاذ إجراءات من الجانب السوري فور الاتفاق وتم إدخال الآليات الهندسية وعناصر القياسات المائية وتم قمع كل المخالفات والتعديات على النهر والأقنية المتفرعة عنه ضمن الأراضي اللبنانية بمؤازرة عناصر من الجيش اللبناني ما أدى إلى تحسن الواقع المائي في النهر بنسبة مقبولة بعض الشيء وتأمين المتطلبات الأساسية لأولويات الالتزامات المائية، لافتاً إلى أن العمل مستمر بهذه الإجراءات بالتنسيق مع الجيش اللبناني للمحاولة قدر الإمكان من الحفاظ على واقع مقبول للنهر.